

بسم الله الرحمن الرحيم  
جامعة الملك عبد العزیز  
كلية الاقتصاد والادارة  
قسم العلوم الادارية

نموذج ( DDDDD )

( ADS-305 ) الاختبار النهائى لمادة سياسة عامة وصناعة القرار

( الفصل الاول 1439 هـ طلاب الاتصالات )

( خمسون فقرة )

الزمن : .. ساعة و نصف

DDDDDDDDDDDDDDDD

**السؤال الأول:** اختر الاجابة الصحيحة للأسئلة التالية من ( 1 - 17 ) والتظليل على ورقة الاجابة

1. ان ..... هو اجراء يتخذ لتحويل " الحقائق" الى "مفاهيم" باستعمال "ادوات" معينة مثل اساليب حل المشاكل بقصد شرح وتوضيح المشكلة

- أ- تنفيذ السياسات العامة  
ب- تقييم السياسات العامة  
ج- تحليل السياسات العامة  
د- رسم السياسات العامة

2. هي فكرة محايدة في صلبها الاجراءات التي تتبع في أداء الاعمال اليومية  
أ- الديمقراطية      ب- البيروقراطية      ج- الشيوعية      د- الرأسمالية

3. هي إطار فكري يساعد على وصف واقع معين و على تنظيم الجهد الهدف لفهم و تغيير هذا الواقع من حا

الى حال :

- أ- السياسة      ب- الفرضية      ج- المشكله      د- النموذج

4. الأسلوب الأكثر انتشارا واستعمالا والذي يتميز بسهولة التطبيق وقلة الكلفة وسرعة الانجاز، وفائدته النت

مقارنة مع غيره من اساليب التقييم العلمية الحديثة هو:

- أ- التجربة العملية  
ب- نظام ميزانية الخلط والبرامج  
ج- التجربة شبه المعملية  
د- التجربة غير المعملية

5. الأسلوب الذي يعتمد في جوهره على نظرية النظم هو:

- أ- التجربة غير المعملية  
ب- المؤشرات الاجتماعية  
ج- التجربة شبه المعملية  
د- نظام ميزانية الخلط والبرامج

15. التغيرات في السياسة العامة التي تطرأ على مسارها من قبل من انتقد  
 بـ- لا شيء مما ذكر صحيح
- الرسوم الضريبية الجديدة  
 جـ- تقييد السياسة العامة  
 دـ- جمجم ما ذكر صحيح
16. من المعايير الوبية المؤشرة على السياسة العامة  
 أـ- جمجم صحة  
 بـ- التضليلية  
 جـ- التكثيرية  
 دـ- لا شيء مما ذكر صحيح
17. من الآثار التي تلت الاصدارات على السياسة العامة  
 أـ- تضليل السياسة العامة التي تتطرق الى الاصدارات  
 بـ- سلوب عادي ملائم للكثافة عن غير المتسلكة  
 جـ- المعايير الجديدة للتوكيل  
 دـ- جمجم ما ذكر صحيح
18. يمكن تعريف عملية تقييد السياسة العامة بأنها معياره الاكثرية التي تقوم بها السلطة  
 أـ- التغييرية  
 بـ- التضليلية  
 جـ- التغيرات  
 دـ- جمجم ما ذكر صحيح
19. تقييد المتطلبات العامة التي تواجه المجتمع وتحظره وتحظره من اقرار العلوم والبحوث على المدارس  
 وتحظرها المكتسبة حيث لا يتحقق ما يلزم لتحقيقها او علاجها، هي:  
 أـ- التضليلية  
 بـ- جمجم الاعمال  
 جـ- السياسة العامة  
 دـ- التضليلية
20. المتضور به مسوغية السلطة التقديرية عادةً ويزوغرافية المرتب بها كثافة السياسة العامة خالصة عن الحفاظ  
 على قانون أو اقرار سينة يحصار الواقع والمتغيرات الاجرامية للشخصية الالازمة للكثافة  
 دـ- التضليلية
21. أن المسؤولون في العالى ليس لديهم الوقت والمعلومات والموارد المالية الكافية وهذه من الأسباب التي تحدى  
 إلى اتخاذ مدخل
- أـ- مدخل الرشد والخطابة  
 بـ- التغيرة  
 جـ- مدخل النظم  
 دـ- مدخل التدرج
22. من خصائص تحليل السياسة العامة
- أـ- علم غير يقيني  
 بـ- علم اجتماعي تطبيقي  
 جـ- علم احصائي  
 دـ- جمجم ما ذكر صحيح

٤١. هي تلك المعايير والمعايير الأخلاقية التي تحددها الحكومة بحسب المسؤولين في المدى على مسؤوليتها، وتحدد معايير ملائمة لأخلاقيات المسؤولين الذين ينجزونها في المدى، ويخرجون من مسؤولياتهم في تلك المعايير.
٤٢. تجربة المعايير الأخلاقية  
جـ. تحليل السياسة العامة
٤٣. يدخل في معايير المسؤولين من معايير ملائمة ومتطلبات رسمية ولقيمها من المشككين المعايير المعايير والمعتقدات كل منها وعما يدخل على الأطراف وغير ملائمة.
٤٤. أصلية  
جـ. فضفاضة  
برـ. ملائمة عامة  
دـ. قصبة عامة
٤٥. وظيفة التعلم السياسي بصفتها معايير ملائمة ..... هي التعلم وإدارة التدريس  
أـ. التعليم  
برـ. الرشد والعلمية جـ. المعايير  
دـ. المؤسسات الحكومية
٤٦. المعايير المعايير هي:  
أـ. جوهر العمل السياسي  
جـ. جوهر عمل ديوان المحاسبة
- السؤال الثاني: سلطان العادة (أ) للإيجابية الصحيحة أو (ب) للإيجابية المعايير على الأسئلة التالية من (١٨ - ٥٠)
٤٧. يخدم تحليل السياسات العامة منفذ القرار كمسؤول ملائمي أو كمسؤول تنفيذي لكنه لا يخدم المواطن الفرد.
٤٨. قد يبدأ التكريم قبل إقرار السياسة العامة الجديدة، لكنه الإجراءات التي اتبعت في رسم السياسة العامة.
٤٩. أن ممارسة المواطن للصلاحيات السياسية تفرض عليه إدراك أنواع وأبعاد المشكك المختلفة.
٥٠. من أصل الحكومة مواجهة صرارات ومتغيرات خارجية.
٥١. ليس من أصل العادة فرض ضرائب.
٥٢. إن تحليل السياسات العامة وسيلة لاستفادة من المعلومات التي يجمعها محل السياسات العامة في صياغة حجج ومبررات هدفها دعم السياسة العامة المقترنة.
٥٣. يمكنني علم تحليل السياسات العامة بمحاولة وضع اختبار نظريات عامة تفسر الظواهر الاجتماعية وليس لهذا العلم علاقة بالتطبيق والواقع.
٥٤. على محل السياسات أن يستفيد من المعلومات المجمعة ليس فقط في صياغة حجج ومبررات لدعم السياسة المقترنة بل لفحص السياسات البديلة.
٥٥. السياسة العامة قرار ملائمي أو حكومي بقاعدة عامة تطبق باستمرار وبانتظام وبعدالة على كل الأفراد الذين يواجهون مشكلة معينة أو يطلبون حاجة معينة من الحكومة.
٥٦. تحليل السياسات العامة يعني بالختصار مقارنة النتائج التي تحقق فعلاً من تتنفيذ السياسة العامة بالأهداف التي رسمت السياسة العامة لتحققها.
٥٧. الهدف من دراسة السياسة العامة توضيح كيفية قيام الحكومة برسم السياسة العامة وتنفيذها.
٥٨. لا يعني تحليل السياسات العامة بموضوع القيم والأخلاقيات.
٥٩. تمثل القوانين والقرارات والخطط والبرامج والبيروقراطية والموارد المالية أثر للسياسة العامة.

31. إن الهدف من دراسة السياسة العامة هو المساهمة في تحسين مستوى كفاءة الأداء الحكومي.
32. إذا أجر مالك بيته إلى مجموعة من العمال العزاب فإن هذا التصرف سيؤثر سلباً على العلاقات المجاورة وقد يخلق مشكلة، عندما تتدخل الحكومة في حلها فإن ذلك تسمى مشكلة عامة.
33. إن أهمية اختيار مدخل معين لدراسة السياسة العامة لا يعني أن بعض المداخل أفضل بشكل مطلق من غيرها.
34. الحكومة ترسم سياسات عامة لعلاج مشاكل عامة.
35. رسم السياسة العامة ببطori عادة على محاولة التوفيق بين وجهات النظر المتضاربة حول المشكلة.
36. إن رسم السياسة العامة نشاط حكومي يختلف عن التخطيط، فالخطيط أكثر شمولاً واسع نطاقاً من رسم السياسة العامة.
37. نظام الحكم هو من أهم العوامل المحددة لعملية رسم السياسة العامة.
38. لا توجد علاقة مباشرة بين مدى ملاءمة السياسة العامة لبيئة دولة معينة من ناحية ومدى نجاح هذه السياسة في حل المشكلة العامة من ناحية أخرى.
39. إن الإمكانيات المتاحة لجماعات الضغط لإحداث التأثير على الحكومة غالباً ما تكون أقل من الاحزاب السياسية.
40. تعني نظرية النخبة أن السياسات العامة تعكس مطالب الغالبية الشعبية ولا تعكس القيم السائدة بين النخبة.
41. الآثار هي النتيجة المادية المباشرة لتطبيق السياسة العامة.
42. من أسباب التوسيع في بحوث تقييم السياسة العامة ميل المواطنين والصحافة إلى الاعتقاد أن الحكومة تؤدي وظائفها كما ينبغي.
43. من أوسع أنواع التقييم انتشاراً تقييم آثار أو جدوj السياسة العامة.
44. المقصود بتقييد السياسة العامة هو ترجمة الأهداف إلى برامج ونشاطات واجراءات عمل منسقة متكاملة بها موظفون من القطاع الخاص.
45. الهدف من عملية المتابعة والتقييم في السياسة العامة هو الحكم على مدى نجاح السياسة العامة.
46. الدول الرأسمالية والديمقراطية تأخذ عادة بالخطيط المركزي القومي الشامل.
47. الرضى العام أو ردود الفعل على السياسات هي من تقييم لأثار السياسة العامة.
48. ينبع عن السياسة العامة آثار وهمية.
49. تعتبر المؤشرات الاجتماعية من الأساليب التي تستخدم في تقييم السياسة العامة.
50. من صفات محل السياسة التحقق بمعنى أن يكون جامداً محدوداً الأفق.

### نهاية الاختبار..... تمنياتي للجميع بالتفوق